ملخص

مباني آمنة ومستدامة لتعزيزالصمودية في مجال التخطيط العمراني و البناء

تقييم الإطارالقانوني والتنظيمي المغربي للحد من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني والبناء

معايير ولوائح برنامج الصمودية العمرانية

WORLD BANK GROUP
Social, Urban, Rural & Resilience

GFDRR
Global Facility for Disaster Reduction and Recovery

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville

Ministère de l'Intérieur

يعيش اليوم ٦٠٪ من المغاربة في المناطق الحضرية ، مقابل ٥٣٪ فقط في عام ٠٧٩١. ويفوق التوسع الحضري في المغرب معدل النمو السكاني، كما تمتد الحدود الحضرية بسرعة نحو المناطق القروية.

في حين أن المدن المغربية هي محركات النمو الاقتصادي وبالتالي فهي تشكل رافعة قوية للحد من الفقر ، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة. وبدون الدعم المؤسساتي والتنفيذي والتنظيمي ، يمكن أن يؤدي هذا النمو إلى اختلالات اقتصادية واجتماعية. كما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم ضعف المناطق الحضرية في مواجهة المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية و البشرية (مثل استمرار انتشار البنايات غير المهيكلة وغير النظامية و كذلك المهددة بالسقوط ، وتزايد الزحف العمراني على الشريط الساحلي ، وتغير المناخ ، وإضعاف البنية العمرانية للمدن).

يقدم تقرير »تقييم الإطارالقانوني والتنظيمي المغربي للحد من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني والبناء

« تقييمًا للقوانين و والقدرة التنظيمية الوطنية في التخطيط الحضري.كما يقوم بتقييم تطبيق أنظمة البناء من خلال تركيز التحليل على كيفية دمج إدارة المخاطر في التخطيط و التشريع في مجال العقار و البناء. كما يأخذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل دورة حياة اي بناية ، من تحديد الموقع إلى الهدم عندما تصل إلى نهاية عمرها الافتراضي.

و لقد تم تنفيذ هذه الدراسة من قبل برنامج الصمودية العمرانية التابع لإدارة التنمية العمراني بالبنك الدولي ، و بدعم من الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها وبتمويل من حكومة اليابان. تم تنظيم هذه الدراسة في إطار الأنشطة التي يدعمها البرنامج المغربي للإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث الطبيعية والصمودية.

الاستنتاجات الرئيسية

مراجعة المخاطر التي تؤثر على البيئة العمرانية

:حددت الدراسة فئتين رئيسيتين من المخاطر التي تؤثر على المباني وهما

المخاطر الطبيعية التي تشمل الزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية وأمواج التسونامي والعواصف والأوبئة

المخاطر الناجمة عن الأنشطة البشرية مثل الحرائق وانهيارات المباني والمخاطر الصناعية وتلك المرتبطة بالمباني المسببة لاثار بيئية غير صحية

السياسات العامة والإطار القانوني والمؤسساتي

تم اقتراح ثلاثة محاور تنموية ذات أولوية على المستوى الوطني في الفصل الثالث من الدراسة

الشروع في مراجعة جودة الترسانة التشريعية المتعلقة بالضوابط التي تمارس خلال دورة حياة المباني. تستند هذه التوصيات إلى جرد تفصيلي للنصوص التشريعية والتنظيمية التي تم إجراؤها كجزء من هذه الدراسة.

تسريع الجهود المبذولة لإدماج المخاطر في التخطيط و التشريع في مجال العقار و البناء. التخطيط العمراني القائم على تكامل أفضل للمخاطر الطبيعية و البشرية هو الأداة الأكثر فعالية فيما يتعلق بالوقاية من المخاطر.

تكييف العرض التكويني لبناء الأساس لحوكمة تنظيمية تنفيذية وفعالة. هناك حاجة إلى زخم وقيادة السلطات الوطنية لتطويرالتكاوين والتداريب التي تستهدف الموظفين المسؤولين عن التخطيط الحضري و العمراني، البناء، وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية

النصوص و القوانين التقنية الخاصة بالبناء والإشراف التقني على البناء

يناقش الفصل الرابع من هذا التقرير أدوات المعايرة و التقييس والتنظيم التقني للمباني التي تنطبق على دورة حياة المشروع بأكملها. كما يحلل الإطار التنظيمي الذي يضمن التأهيل والإشراف على شركات البناء والمهنيين. في كلتا الحالتين ، تعطي الدراسة الأولوية للاعتبارات المتعلقة بإدارة المخاطر والحد من أثارها. كما تقترح الدراسة توصيات من أجل:

إزالة العوائق القانونية والتقنية التي تعرقل فعالية التقييس كأداة للرفع من الصمود والجودة في البناء.

تحسين محتوى النصوص و القوانين المتعلقة بالبناء والبيئة المبنية من خلال التركيز على أوجه القصور في النصوص فيما يتعلق بالوقاية الفعالة من المخاطر.

تعزيز نظام التأهيل والتصنيف للمتدخلين في قطاع البناء.

ملء الفراغ القانوني المرتبط بتحديد الادوار والمسؤوليات في قطاع البناء والأشغالالعمومية.

تطبيق النصوص التنظيمية من قبل الحماعات الترابية

يركز الفصل الخامس من هذا التقرير على تنظيم الاداء التشريعي و التنظيمي محليا. فإن لهذه الأخيرة أهمية استراتيجية كبيرة لنهج مستدام للحد من المخاطر. كما يدعو إطار (سنداي)للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الذي صادق عليه المغرب في عام ٢٠١٦، إلى الاستثمار المستمر لتطوير اداء الوقاية من المخاطر داخل هياكل الحكم المحلي.

تشارك الحماعات المحلية المغربية في إعداد وثائق التخطيط العمراني. فهي تشرف على إصدار التراخيص للتقسيم، التجزيء والبناء. لذلك فمن المهم مشاركتها بنشاط في عمليات الظبط والتتبع و المراقبة أثناء مرحلتي التنفيذ والإنجاز. كما يجب أن تساهم في مراقبة البنايات المنجزة . وفي هذا الاطار تقترح الدراسة التالي

تعزيز وسائل و خطط الفاعلين المحليين في الحكامة التنظيميةالمحلية.

الإصلاحات في مجال تطبيق و تفعيل الاليات التنظيمية المحلية.